

اي يثبت منه كبريتها فاستعمل فيها ثلاثة اشهر
 واستعمل الاصل في النعال الطلق حقيقته واحده
 مرعا في حفظ الاسنان سواء النعل ببيع الملك ببيع
 او ربيبة او سبي او غير ذلك كالزهر والصدفة
 وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات بشرط احد
 ان لا يعلو بركة الرحم اي منهما بنفسه او باخباره
 او امره احتراز من ان تكون في حوزته والى هذا
 المحترز اشار ابي بقوله ومن ترى في حياضه برهن
 او وديعه متخذ اعلم انها قد حافظت عنده
 ثم انه استعملها الا حسن ان لو قال ثم نكحها بشمل
 النسل وغيره فانه لا يستعمل عليها ان نكحها بغيره
 فزوجا متاعا عند حبسها بغيرها ان تكون
 ممن يوطأ مثلها احتراز من يوطأ مثلها واليه
 اشار بقوله **والسبيل الصغير في البيع** الا حسن
 ان لو قال في النعال الملك يشتمل الربهة والصدفة
 وغيرهما ان كانت ممن يوطأ بغيره من حملها
 ثلاثة اشهر ان الحمل لا يثبت في اقل من ذلك
 ان لا تكون حلالا قبل الملك احتراز من ان تكون
 حلالا له قبل ذلك مثل ان يستتر في زوجته فانه لا

استعمل عليهم باجرهما ان تكون حلالا بعد الملك
 احتراز من ان تكون حراما بعد مثل ان يستتر في حمة
 فانه لا يستعمل عليها وكذلك الامة الباسمة من
 الحقيقين استعمل فيها في البيع وغيره ثلاثة اشهر وما
 الامة التي لا توطأ تصغر منها كمن استت سب
 فانه لا يستعمل فيها ومن اشاع الامة حاملا من غير
 او ملكها بغير البيع كالميراث والربهة والصدفة فانه
 يقر لها بوطئ وان يتلذذ منها بشي من مقدمات
 الوطئ كالقبلة حتى تضع الحمل فله سواء كان الحمل
 من زوج او من غيرها على المعروف من الذهب فاذا
 وعرضته حلاله منها ما عدا الوطئ وما الوطئ فلا يعل
 الا بعد طردها من دم النفاس ثم اشتمل ينكح على
 ما يبرع به في الباب فقال **والسكبي** واجبة على الزوج
 ان كان ياتي منه الوطئ **الحمل مظنة مدخولها**
 وهي ستمها حرة كانت وامة مسلمة او كاتبة كانت
 الطلاق واحدا او العهر جميعا او باينا ولو خلتا وتبين
 الزوج مما اذا كان ياتي منه الوطئ احتراز مما اذا لم
 ياتي منه الوطئ فانه لا يسكبي لزوجته ولا عدة على
 عليها ما سوا كانت العدة بالحقيقين او بالاشهر ومن

استعمل